إسرائيل في عقدها الثامن: أبعاد القوة وحدودها

المؤلف: مهند مصطفى وآخرون

مكان النشر: إسطنبول

دار النشر: مركز رؤية للتنمية السياسية

سنة النشر: 2020

عدد الصفحات: 392 صفحة

مراجعة :عمار أبو عبيد *

يعالج هذا الكتاب موضوعاً مهمّاً هو قوة إسرائيل اليوم (في عقدها الثامن) بكافة عناصرها وجوانبها المختلفة، ومدى فاعليتها، بغية «تقديم معالجة منهجية شاملة عن مفهوم القوة» الإسرائيلية الشاملة. يشتمل الكتاب على سبعة فصول، وهي عبارة عن سبع دراسات منفصلة، بمساهمة ثمانية مؤلفين من ضمنهم المحرر، إذ ركزت كل دراسة على البحث في جانب محدد من جوانب القوة الشاملة، كالقوة الاقتصادية والسياسية (القوة الناعمة)، والجيوبوليتيكية، والحضارية، والعسكرية، وكذلك دراسة إسرائيل من حيث القانون الدولي. إن جميع الدراسات خلصت لنتائج تصب في خلاصة مفادها أن قوة إسرائيل في تراجع كبير وتشوبها مظاهر ضعف عديدة. هذه الخلاصة قد يتفق معها البعض وقد يختلف البعض الآخر.

* باحث متدرب في مركز الابحاث

يرجع ذلك للدور الذي يلعبه العامل الفكري والأيديولوجي الذي يحتم بشكل أو بآخر تبني نظرة مسبقة وصورة نمطية حول إسرائيل ومدى قوتها وفاعليتها. مع اختلاف التوجهات الفكرية والمستويات الأكاديمية والبحثية للمساهمين في هذا الكتاب، إلا أن نتائج الدراسات كانت بنفس الاتجاه. وهنا، لا بد من تسليط الضوء على المؤسسة المشرفة على نشر هذا الكتاب (مركز رؤية للتنمية السياسية- تركيا- إسطنبول)، الذي من الواضح أنه يتبنى توجهات فكرية متأثرة بـ«**تيار المقاومة**» الذي يرى أن إسرائيل دولة هشة وضعيفة ومبالغ في الحديث عن قوتها الزائفة والشكلية.

إضافة إلى أن هذا المركز حديث النشأة، ويحاول أن يزيد رصيده العلمي وعدد إصداراته بشكل سريع، خاصة فيما يتعلق بقسم الدراسات الإسرائيلية، حيث يعتبر هذا الكتاب الإصدار الثالث لهذا القسم. وما يدل على ذلك أن هذا الكتاب جاء بمساهمة جملة من الباحثين الذين جمعت دراساتهم المختلفة ضمن هذا الكتاب الذي أتيح مجاناً على موقع المركز الإلكتروني.

إن هذه الخلاصة تثير تساؤلاً عن التأثير الفعلي لهذا التراجع (في قوة إسرائيل الشاملة) على الصراع العربي الإسرائيلي، وهل حجم هذا التراجع في قوة إسرائيل اليوم في عقدها الثامن أكبر من مظاهر الضعف والتراجع الأخرى التي عصفت بإسرائيل في مراحل سابقة؟ وبالرجوع للسؤال المحوري، ما هو تأثير التراجع سابقاً واليوم على الصراع؟ وما هي النتيجة اليوم؟

كما أن هناك بعض الدراسات اعتمدت في تقييمها لعناصر قوة إسرائيل على مؤشرات ومظاهر ضعف طبيعية، تكاد لا تخلو من أي دولة، بغض النظر عن قوتها ودورها في النظامين الدولي أو الإقليمي، وذلك مثل قضايا الفساد، والديمقراطية، والأمراض الاجتماعية، وعدم استقرار المؤشرات الاقتصادية نتيجة الأزمات، وغيرها من المظاهر الأخرى التي لا يكون لها تأثير كبير على قوة الدولة الفعلية، ولا تشكل خطراً وجوديّاً عليها.

وبالتالي، فإن عملية التقييم الموضوعية لقوة إسرائيل تعتبر جزءاً مهمّاً من عملية المواجهة الوطنية الحقيقية والفعالة، التي على أساسها يجب إيجاد الطرق والوسائل التي ننطلق من خلالها نحو الاتجاه الصحيح في مواجهة وكشف هذا الكيان الاستعماري الاستيطاني الرافض للوجود الفلسطيني على أرضه.

جاء **الفصل الأول** للكاتب **بلال الشوبكي** بعنوان: **مدخل نظري لقوة الدولة**، يحاول من خلاله وضع إطار نظري لدراسة وتحليل قوة الدّول. وطرح الكاتب نظريات مختلفة حول نشأة الدولة مثل النظريات: الثيوقراطية، والطبيعية، والاجتماعية، والتضامن الاجتماعي، والعقد الاجتماعي، ونظرية المؤسسة لموريس هوريو[1].

وتفسر النظرية الأخيرة نشأة الدولة من خلال اتفاق بين الأفراد المهتمين بمشروع نشأتها، وإقناعهم بها، ومن ثم إيجاد الإطار القانوني اللازم لها. ويعتبر الكاتب أن هذه النظرية هي الأقرب لتفسير وفهم تأسيس دولة إسرائيل. ويشير إلى أن جزءاً من تقييم القوة الشاملة للدولة يأتي من خلال مقارنتها مع قوى دول أخرى إقليمية وعالمية، والنظر إلى المكانة والدور اللذين تلعبهما الدولة في الإقليم أو النظام الدولي. وأخيراً، فقد استند الكاتب على معادلة راي كلاين لاحتساب قوة الدولة رياضيّاً، بحيث تتضمن عناصر القوة المادية والمعنوية، التي يمكن أن تكون شاملة أو شبه شاملة.

أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان: **المعضلة الجيوبوليتيكية الإسرائيلية للكاتب أشرف بدر**، فيجيب عن تساؤل رئيسي وهو كيف تتعامل إسرائيل مع المعضلة الجيوبوليتيكية؟ كونها تعاني من إشكالية جيوبوليتيكية عميقة في المنطقة، ويرجع ذلك لطريقة التأسيس الاستعماري الاستيطاني الذي قامت عليه، وما تبع ذلك من تهديدات وأخطار أمنية وعسكرية عليها.

وقد اختلفت التوجهات الإسرائيلية حول التعامل مع هذه المعضلة، حيث تراوحت بين عدة رؤى وتصورات، كانت **أبرزها** رؤية «حل الدول ذات الحدود الآمنة» القائمة على خطة يغآل ألون[2] التي قدمها عقب حرب عام 1967، وذلك لإقامة حدود آمنة وإستراتيجية. لاقت هذه الخطة قبولاً إسرائيليّاً واسعاً، إلا أنه لم يتم تبنيها رسميّاً.

الجدير بالذكر أن هذا المشروع شكل بداية لمشاريع وخطط استيطانية وأمنية أخرى برزت تجلياتها ومظاهرها على مدار السنوات الماضية، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، وصولاً إلى ما تسمى صفقة القرن. والحديث عن خطوات إعلان فرض السيادة على أراضٍ من الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض والحفاظ على عمق أمني إستراتيجي.

بينما **ساهم مهند مصطفى في الفصل الثالث** بتقديم دراسة بعنوان: **القوة الناعمة الإسرائيلية.. مصادرها وحدود حضورها**، ووضع

مصطفى إطاراً نظريّاً لدراسته من خلال **التفريق بين القوة والقوة الصلبة والقوة الناعمة**، ثم تطرق لتحليل القوة الناعمة الإسرائيلية من خلال تحديد مرتكزاتها التي تمثلت في: خطاب الضحوية، والبحث العلمي والتكنولوجي، والمجموعات اليهودية وادعاء التفوق الأخلاقي، والخطاب الاستشراقي. وكذلك فحص هذه المرتكزات، وتقييمها ضمن السياقين الإقليمي والدولي. وبالتالي، فقد توصل إلى أن القوة الناعمة الإسرائيلية تشهد تراجعاً وضعفاً في مختلف مستوياتها ومجالاتها.

إحدى الملاحظات الأساسية أنّه كان هناك تباين، وعدم اتفاق بين دراسة وأخرى من حيث الإطار النظري، والمنهج المتبع، واللغة، ورغم أنّ هذا يبدو مقبولاً، إلا أنّه في بعض الحالات يؤدي لإرباك القارئ، وكان يجدر بمحرر الكتاب التنبه لهذه القضية.

فعلى سبيل المثال، نوه **كاتب الفصل الأول** الذي عالج الجانب النظري لموضوع القوة في تناوله لمفهوم القوة الناعمة إلى أنه لا يوجد تعريف واضح ودقيق يمكن من خلاله حصر مصادر القوة الناعمة (ص 33). بينما في معالجة هذا الجانب من القوة التي أعطيت مساحة **الفصل الثالث**، فقد وضع كاتب الفصل تعريفاً واحداً لمفهوم القوة الناعمة (ص 100)، بغض النظر إن كان التعريف لمبتدع هذا المفهوم (جوزيف ناي)، فهناك جدل ووجهات نظر جعلت هناك مجموعة من التعريفات حول القوة الناعمة. وكان من المهم أن يكون إخضاع الأطر النظرية في الكتاب للمزيد من التدقيق والنقاش، والعمل على التطوير والتحديد لهذا الإطار.

إن استناد الباحث في هذه الدراسة على عدم ذكر ترامب كلمة «يهود» في تصريح له حول الكارثة كمؤشر على وجود تصدع في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل أمر مبالغ فيه (ص 114). وهذا ما يتناقض مع واقع سلوك وسياسة ترامب غير المتناهية في دعم إسرائيل عسكريّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً. كان ذلك واضحاً من خلال نقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ومؤخراً صفقة القرن وقضية الإعلان عن الضم. في حين تجاهل الباحث امتناع أميركا في مجلس الأمن عن استخدام حق الفيتو ضد قرار وقف النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية عام 2016، حيث يعد هذا الحدث مؤشراً سياسياً أكثر دلالة على إمكانية أن يكون هناك تصدع وتوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

يناقش مأمون أبو عامر في الفصل الرابع "واقع القوة الحضارية الإسرائيلية"، القوة الحضارية من الناحية النظرية، والمكانة الحضارية الرفيعة التي وصلت لها الحركة الصهيونية، ومن ثم دولة إسرائيل عن

طريق الادعاءات الباطلة والروايات الثقافية والتاريخية المزورة.

وتستغل إسرائيل تقدمها في بعض المجالات كالرفاهية والنظام الصحي وغيرهما لتكون رافعة حضارية لها مقارنة مع دول العالم، وتكلل ذلك بانضمامها عام 2010 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECP). كما يفترض الكاتب أن هذه المكانة باتت تتراجع نتيجة مظاهر الضعف في بعض المجالات. **فمثلاً**، الضعف على الصعيد **الاجتماعي والديمغرافي** كالانقسام والصراع داخل مكونات المجتمع الإسرائيلي بين الشرقيين والغربيين وبين المتدينين والعلمانيين، عدا عن تفشي العنصرية داخل المجتمع، وبشكل أكثر ضد العرب. أما **سياسياً**، فيأتي ضعف إسرائيل من ضعف ديمقراطيتها الزائفة والمتناقضة مع هويتها اليهودية، كذلك مستوى الحقوق والحريات والمشاركة السياسية فيها، بالإضافة لقضية الفساد التي لا يمكن تغييبها عن المشهد السياسي أو المجتمع الإسرائيلي. وأيضاً التراجع في مجال التكنولوجيا والتعليم العالي الإسرائيلي.

إضافة للتباين في الفهم النظري، يلاحظ من تناول ذات المواضيع في أكثر من دراسة مع الخروج بخلاصات واستنتاجات متباينة، فعلى سبيل **المثال** نوقش موضوع (البحث العلمي، والابتكار، والتكنولوجيا) في الفصول: الثالث والرابع والسابع. وقد جاء ضمن سياقات مختلفة، حيث إن بعضها خلصت إلى تراجع وضعف هذا الجانب كما جاء في الفصل الثالث (ص 133)، بينما جاء عكس ذلك في الفصل الرابع (ص 190) والفصل السابع (ص 341)، ففي هذين الفصلين، تبين أن إسرائيل تتفوق علميّاً وبحثيّاً وتكنولوجيّاً على المستويين العالمي والإقليمي.

أما **القوة العسكرية والمنظومة الأمنية**، فقد بحثها عماد أبو عواد في **الفصل الخامس، بعنوان: "القوة العسكرية الإسرائيلية.. مكامن التفوق والضعف»**. حيث ناقش الكاتب عدة جوانب تتعلق بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ومرتكزات المنظومة الأمنية الإسرائيلية والصهيونية قبل وبعد قيام الدولة، وكذلك الحديث عن الحركات العسكرية ما قبل عام 1948، وأبرزها الهاغاناه التي تعتبر النواة التي اعتمد عليها في تشكيل الجيش، والانتقال للحديث عن بنية وهيكلية أجهزة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وتقسيماتها، والوظائف التي تقع على عاتق كل منها.

كما ناقش تجارب إسرائيل في المواجهة العسكرية، سواء كانت مع جيوش دول نظامية (حرب 1948، وحرب 1967، وحرب 1973)، أو مع تنظيمات مختلفة مثل حزب الله والمقاومة في غزة، وكذلك تأثيرات هذه التجارب على المستويين السياسي والعسكري، بالإضافة إلى الحديث عن نقاط

القوة للمؤسسة الأمنية والجيش من حيث العدد والعتاد والنوعية المتمثلة بالأسلحة المتطورة تكنولوجيّاً وامتلاك السلاح النووي، وكذلك الحديث عن نقاط الضعف التي تعصف بالجيش كعدم الرغبة والخشية من دخول الحروب البرية، سواء كان على مستوى المؤسسة أو الجنود، وعدم التوزان بين جوانب القوة المختلفة بفعل إعطاء أفضلية للقوة التي تعتمد على التكنولوجيا، وتزايد ظاهرة الفساد، ما أثر على ثقة الشعب بالجيش، عدا عن جانب الأسطرة الذي اعتمدت عليه إسرائيل في الترويج لجيشها، وأيضاً تخبط وفشل الجيش والمؤسسة الأمنية في التعامل مع التحديات الداخلية كالانتفاضات الفلسطينية والهبات المتلاحقة، وصولاً لمسيرات العودة في غزة.

ناقش الباحثان خالد الشولي وحسان عمران في الفصل ما قبل الأخير (السادس) بعنوان "إسرائيل والقانون الدولي"، قضايا كنشأة إسرائيل، واعتراف القانون الدولي بها، وكذلك ناقشت الدراسة الوجود الفلسطيني ما قبل قيام إسرائيل، وفي ذات السياق، تطرقت لمسألة شرعية هذه الدولة ومدى التزامها بقوانين الشرعية الدولية والاتفاقيات والمواثيق المعمول بها دوليّاً، عدا عن سلوكها على الأرض الذي يتعارض أيضاً مع مبادئ القانون الدولي كقضية الاحتلال، والاستعمار الاستيطاني، والأسر وظروفه غير القانونية، والعقاب الجماعي كحصار غزة، والفصل العنصري والحروب وجرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين. يأتي ذلك مع توضيح أهم المساحات والفرص والأدوات لمواجهة إسرائيل بواسطة القانون الدولي، بالإضافة إلى طرح مسألة الاشتباك القانوني الفلسطيني الرسمي لمواجهة إسرائيل عبر المؤسسات والمحاكم الدولية، وأهم إنجازات وآثار هذا الاشتباك وتحدياته المختلفة.

أما **الفصل الأخير للباحث أحمد مصبح، وجاء بعنوان: واقع القوة الاقتصادية الإسرائيلية**، فقد ناقش الباحث مدى وحجم القوة الاقتصادية الإسرائيلية من خلال مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي، وعجز الموازنة، وحجم الدين العام، وغيرها من المؤشرات، حيث كانت صفة التغيّر وعدم الاستقرار ملازمة لهذه المؤشرات في الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأحداث السياسية والأمنية المختلفة، التي كان لها أثر على زعزعة هذه المؤشرات، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد الأميركي، نظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصادين، وكذلك التطرق لحركة المقاطعة ومدى فاعليتها وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي. جاء ذلك إلى جانب توضيح أهم نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الإسرائيلي.

حيث توصل إلى أنه يعتمد بشكل أساسي على الاقتصادين الأميركي والأوروبي، وهذا هو عامل الاستقرار والقوة الرئيسي للاقتصاد الإسرائيلي رغم كل إمكانياته التكنولوجية والعلمية والصناعية.

لا يمكن اعتبار أن التبعية بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الولايات المتحدة هي تبعية سلبية، كغيرها من نماذج التبعية لمعظم دول المنطقة، فهذه التبعية مبنية ليس فقط على أساس منفعة مشتركة، بل ترجح كفة المنفعة لصالح إسرائيل أكثر منها للولايات المتحدة، علماً أن إسرائيل تتجه اليوم نحو **الاستقلالية الاقتصادية** وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة.

وفي ذات السياق، يمكن الحديث عن أن إسرائيل كانت وما زالت بحاجة دائماً لحليف دولي مؤثر في السياسة الدولية والنظام الدولي. هذه الإستراتيجية ارتكزت عليها الحركة الصهيونية ما قبل التأسيس بالاعتماد على بريطانيا في بناء الدولة وتمكينها في فلسطين، ومن ثم الانتقال لبناء تحالف مع الولايات المتحدة الذي لا يزال موجوداً حتى يومنا هذا. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن إسرائيل اليوم تبني جسوراً لعلاقات متينة وقوية مع دول صاعدة في النظام الدولي، لا سيما الصين والهند. وبالتالي، فهذا يدل على أن إسرائيل دائماً بحاجة إلى حلفاء مؤثرين لضمان بقائها حليفة لأي قوة تتربع على النظام الدولي، وهذه طبيعة أي دولة ترغب بتحسين مكانتها ودورها في النظامين الدولي أو الإقليمي.

وأخيراً، لا بد من التنويه إلى أن الكتاب يعاني من مشاكل في التحرير والصياغة، وهذا يشير إلى العجلة التي تمت فيها كتابة وتجميع المواد ضمن مؤلف واحد. ومن الأمثلة على ذلك وجود ملاحظة للمحرر في متن النص (ص 164)، لم تتم إزالتها قبل نشر النسخة النهائية من الكتاب عبر موقع المركز الناشر، عدا عن وجود فقرات كبيرة عبارة عن جملة واحدة من بدايتها إلى نهايتها، مثل فقرات في صفحات 164، 165، 166 و222، بالإضافة إلى وجود بعض الأخطاء الإملائية والطباعية.

الهوامش

1 موريس هوريو: (1856-1929) هو فقيه ومفكر قانوني فرنسي مهتم في القانون الإداري، حيث شكلت كتاباته ركيزة أساسية اعتمد عليها القانون الإداري الفرنسي في حينه. وكذلك تأثرت القوانين الأوروبية الحالية بها.

2 يغآل ألون: (1918-1980) زعيم صهيوني شغل عدة مناصب عسكرية وسياسية مختلفة قبل وبعد قيام الدولة. قدم ألون مشروعاً عقب حرب 1967 حيث كان يشغل وزير العدل آنذاك، ويهدف المشروع إلى ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية لغرض الاستيطان والحفاظ على حدود آمنة لدولة إسرائيل.